طالبوا الوزير المعني بسرعة حل هذه القضايا

نواب: العام الدراسي على الأبواب ومشكلات التعليم «مكانك راوح»

عبد الهادي العجمي

حمد العليان

عبد الهادي العجمي للحكومة: تشكيل فريق إنقاذ لحل جميع المشاكل التعليمية

رئيس الوزراء مسؤول عن عمل الوزير وعن حالة الارتباك الموجودة في الوزارة

المجتمع الكويتي ما زال ينتظر من النواب إحاطتهم بما تم بشأن التعامل مع هذه القضايا

المشكلة التعليمية خطورتها تتركز في أن أي مسار جديد لا ينطلق من إصلاح التعليم ضائع

العليان: نقترب من العام الدراسي الجديد وقطاع التعليم بأكمله لا يزال بالتكليف

نحن أمام استحقاق وطني وأخلاقي بحسم ملف هذه المناصب القيادية بأسرع وقت أو المساءلة

في الوقت الذي يقترب فيه العام الدراسي الجديد من الانطلاق، طالب نواب في مجلس الأمة من وزير التعليم جاسم الاستاد بسرعة حل القضايا التعليمية العالقة، مؤكدين أن مشكلات التعليم لا تزال كما هي منذ سنوات.

في هذا الإطار طالب النائب د. عبدالهادي العجمي الحكومة بوضع حلول جذرية للمشاكل التي تعاني منها العملية التعليمية، مبينا أن العام الدراسي يقترب من البدء ولازالت قضايا التعليم هي نفسها مطلع كل عام.

وقال العجمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الوزير المكلف هو المسؤول عن واقع الحالة التعليمية، وإن سمو رئيس مجلس الوزراء مسؤول عن عمل هذا الوزير وعن حالة الارتباك الموجودة في الوزارة نتيجة وجود وزير بهذه الصياغة.

وأضاف أن المجتمع الكويتي لا زال ينتظر من النواب وبالأخص أعضاء لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد إحاطتهم بما تم بشأن التعامل مع قضايا التعليم، مؤكدا أن اللجنة عقدت اجتماعات متعددة حضرها جميعا لكن لم تتحقق النتائج المرجوة من هذه الاجتماعات لأن اللجنة كانت تواجه بفريق حكومي عاجز عن حل أي مشكلة من المشاكل.

ورأى أن المشكلة ليست في العجز فقط وإنما في التعنت والإصرار على عدم إنجاح الجهود الساعية لتذليل العقبات الموجودة، مؤكدا أن هذا التعنت كان ملموسا في كل القضايا التي أثيرت، لا سيما فيما يتعلق بالجمع بين الوظيفة والدراسة ومعالجة مشاكل البعثات والحل العادل للفروق بين التعليم العام والخاص في حقوق الابتعاث وأعداد البعثات والقبول في الكليات الطبية واحتياجات المجتمع.

وبين أن "الفريق الحكومي الذي حضر ممثلا عن وزارتي التربية والتعليم العالي في اجتماعات اللجنة كان يعكس الإصرار على عدم إيجاد حلول، بل كان متعنتا ويأخذ خطوة الدفاع والرفض والاحتجاج والتبرير للواقع السيئ".

وأوضح العجمي أن الوزارة تعيش حالة انتقالية يعكسها أن كل المسؤولين الموجودين بما فيهم الوزير هم مكلفون، مضيفا أن المشكلة التعليمية خطورتها تتركز في أن أي مسار جديد لا ينطلق من إصلاح التعليم هو مسار ضائع وجهود ضائعة.

وشدد العجمي على أن المسار الحقيقي للإصلاح هو أن يتم الاهتمام بالتعليم وهذا الأمر لن يتحقق في ظل انشغال الوزير المكلف لأبعد الحدود، وهذا ما تعكسه ردود الوزير على الأسئلة البرلمانية.

وأفاد أن الوزير في ردوده على الأسئلة البرلمانية عن جامعة عبدالله السالم ومجلس إدارتها ومحاضر الاجتماعات كان يتنصل من مسؤولياته ويقول أن المعلومات ليست متوافرة وأنه ليس مسؤولا.

وقال "إذا كنت لست المسؤول فمن هو المسؤول هل هو رئيس الوزراء"؟ ، مضيفا أن الوزير ألقى بالمسؤولية على مجلس الوزراء أيضا في قضية جامعة الكويت والتحفظات على لجنة اختيار مدير الجامعة".

ولفت العجمي إلى أن هناك أزمة حقيقية في التعليم العام بدأت تنعكس على الناس، مبينا أن هناك شكا شديدا جدا في جدية الوزير بإنهاء هذه الملفات والوضوح مع الناس.

وأفاد أن الوزارة تتجاهل الملاحظة الرسمية التي وردت في تقرير ديوان المحاسبة بشأن المناصب الإشرافية، وأن الناس الذين ينتظرون دورهم في إجراء المقابلات لتولي المناصب الإشرافية يتفاجأون بأن الأرقام وترتيب المتقدمين تتغير.

وقال إن "هذه التغييرات تنم عن عدم شفافية في مقابلات المناصب الإشرافية، لافتا إلى أن المنظومة التعليمية ستبدأ بعد أسبوعين، بينما المعلمين إلى الآن ليس لديهم قرارات واضحة بشأن المناصب الإشرافية".

وأضاف أن "هؤلاء المعلمين هم المسؤولون عن التعليم لعام كامل وإذا تم التعامل معهم بهذه الطريقة من عدم الشفافية فلا تتوقعون بأن التعاون حالة يجب أن تستمر أو ملزمون بها إذا كنتم أنتم غير متعاونين مع الشعب".

وذكر "إذا لم تحققوا المطلوب لإصلاح التعليم فعلى أي أساس يبقى التعاون، وما معنى التعاون إذا لم تكونوا أنتم متعاونين وإذا كل فريق حضر اللجنة مصر على عدم التعاون"؟

وأكد العجمي على ضرورة الالتفات لهذه الملفات وتشكيل فريق إنقاذ يتجاوز الوزير المعني لإيجاد حل لكل مشاكل التعليم، مبينا أن النواب سيستمرون في متابعة قضايا التعليم لأنها حساسة جدا لإصلاح الواقع قدر الممكن.

من جهته قال عضو التعليمية البرلمانية النائب حمد العليان إنه مع دخول شهر سبتمبر نكون على أبواب عام دراسي جديد، وقطاع التعليم للأسف وهو القطاع الأهم والأكبر في الدولة، بأكمله بالتكليف موضحا وزارة التربية وزيرها ووكيلها وجميع الوكلاء المساعدين بالتكليف. وأضاف العليان «وجامعة الكويت أيضا مديرها ونوابه وجميع عمداء الكليات فيها بالتكليف، وجامعة عبدالله السالم، ولا يوجد فيها مدير ولا عمداء ولا أعضاء هيئة تدريس».

وخاطب العليان رئيس الوزراء «وضع كهذا لا يمكن القبول به إطلاقا، لذلك ودون النظر في أسباب هذا الوضع أو مسببات استمراره، فإنك أمام استحقاق وطني وأخلاقي بحسم ملف هذه المناصب القيادية بأسرع وقت، أو المساءلة، الاهتمام بملف التعليم أمن وطني استراتيجي، المساومة فيه خيانة للأمة والقبول بأنصاف الحلول استهتار بالبلد ومستقبل أجياله».

السعدون هنأ نظيره في فيتنام بالعيد الوطني

أحمد السعدون

بعث رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني في جمهورية فيتنام الاشتراكية فونغ دينه هيو، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

الكندري: وزير البلدية مطالب بفتح تحقيق لمحاسبة المقصرين في ملف النظافة

عبدالكريم الكندري

قال النائب الدكتور عبدالكريم الكندري "إن حال النظافة العامة لايختلف عن حال الزراعة التجميلية بالبلد"، لافتا إلى التراجع الملحوظ بمستواها بالمناطق والطرقات الأمر الذي يستدعي وزير البلدية فتح تحقيق لمحاسبة المقصرين بهذا الملف بالوزارة والشركات المتعاقد معها مع تحديث جميع عقود النظافة وتطويرها لتكون أكثر كفاءة ومتوافقة مع المتطلبات البيئية.

الفوزان للعوضي: ما معايير وشروط تعيين الملاحق ومديري المناطق الصحية؟

جراح الفوزان

وجه النائب جراح الفوزان سؤالا إلى وزير الصحة د. أحمد العوضي.

ونص السؤال على مما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما معايير وشروط تعيين الملاحق الصحية ومديري المناطق الصحية في وزارة الصحة؟

2 – هل أعلنت الوزارة عن الوظائف الشاغرة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، يرجى تزويدي بهذا الإعلان والوسيلة التي أعلن من خلالها، وأسماء المتقدمين لشغلها.

3 – هل تجري الوزارة اختبارات ومقابلات للأشخاص المتقدمين لشغل هذه الوظائف؟

4 – هل للوزير سلطة فردية في اختيار وتعيين الملاحق الصحية في الخارج ومديري المناطق الصحية؟

الحويلة يقترح إعفاء ورثة المتوفى من سداد قرضه الإسكاني

محمد الحويلة

قدم النائب د ..محمد الحويلة اقتراحا بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى البند 3 من المادة 4 من القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، جاء نصه كالتالي:

بعد الاطلاع على الدستور، وعلى القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي والقوانين المعدلة له، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

المادة الأولى

تضاف فقرة جديدة إلى البند 3 من المادة رقم 4 من القانون رقم 30 لسنة 1965 المشار إليه نصها الآتي:

«وعند وفاة المقترض يعفى الورثة من سداد القرض، وتؤول اليهم ملكية البيت الحكومي أو القسيمة الحكومية».

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بإضافة فقرة جديدة إلى البند 3 من المادة 4 من القانون رقم 30 لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي داعما للمواطنين في معيشتهم، ومراعيا ما تمر به الأسر الكويتية من ظروف تتطلب دعم الدولة، ومن الجوانب التي تتطلب الدعم وتساهم في معالجة العديد من المشكلات تلك المتعلقة بالدين الإسكاني الناتج عن القرض الذي يقدمه بنك الائتمان الكويتي للمواطنين، حيث جاء المقترح متبنيا فكرة إعفاء ورثة المواطن المتوفى الذي قام بالاقتراض من بنك الائتمان الكويتي من مديونية القرض الإسكاني في حالة الوفاة، وتؤول ملكية البيت الى ورثته الشرعيين.